

جامعة الأسراء

isra university

كلية الحقوق

الدراسات العليا

الرقابة على تعسف صاحب العمل في عقد العمل الفردي

Control On Employer's Exploitation In Individual Employment Agreement

إعداد الطالب

بندر محمد الزين

بإشراف

الدكتور عبد الوهاب المعمرى

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق

٢٠١٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "الرقابة على تعسف صاحب العمل في عقد العمل الفردي" بتاريخ

٢٠١٩/٥/٢٨

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع	الرتبة	اسم العضو
	مشرفاً ورئيساً	الدكتور عبد الوهاب المعمرى
	عضواً	الدكتورة هيام الشوابكة
	عضواً خارجي	الدكتور محمد الزواهره

تفويض

أفوض أنا الطالب بندر محمد دخل الزين جامعة الأسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : بندر محمد دخل الزين

التوقيع:

التاريخ:

Authorization

I, student Bandar Mohammad Al-Zaben, authorize Isra University to provide a copy of my thesis to libraries, institutions, or individuals upon request, according to the instructions in force at the university.

Student:

Signature:

إهداء

إهداء الى رمز الرجولة والتضحية

الى من دفعني الى العلم وبه ازداد افتخار

أبي

الى من يسعد قلبي بلقياها الى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار

أمي

الى من هم اقرب الى من روحي الى من شاركني حزن الأم وبهم استمد عزتي وإصراري

إخوتي

الى من أنسني في دراستي وشاركني همومي تذكراً وتقديراً

أصدقائي

الى هذا الصرح العلمي الفتي والجبار

جامعة الأسراء

أهدي هذا البحث

شكر وتقدير

الحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحاً لذكره والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد يطيب لي وانا اختتم جهدي العلمي المتواضع هذا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير إلى الدكتور عبدالوهاب المعمرى الذي كان له الفضل في اختيار موضوع البحث والأشراف عليه إذ أكرمني بتوجيهاته العلمية القيمة وقراءاته الدقيقة ومقترحاته وتوصياته السديدة التي جنبنتني الكثير من الأخطاء والهفوات العلمية فكان يلقاني في تواضع العلماء ورعاية الآباء وصحبه الأصدقاء فجزاه الله عنا وعن العلم الذي حمل أمانته خير الجزاء. كما أتقدم بجزيل الشكر ووافر العرفان لعماده كليه الحقوق في جامعه الأسراء ولجميع أساتذتي الأفاضل في قسم القانون وأتقدم بالشكر وامتناني لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم قبول مناقشه هذه الأطروحة وانا على يقين بانني سأجد في ملاحظاتهم القيمة فرصه لتنقيه هذه الرسالة مما علق بها من الشوائب ولتكملة ما شابها من نقص فالكمال لله وحده وانه ليسعدني أيضاً أن اشكر اللجنة المناقشة للبحث من أعضاء داخليين وكذلك اشكر الدكتور الفاضل العضو الخارجي .

قائمة المحتويات

ب.....	قرار لجنة المناقشة
ج.....	تفويض
د.....	Authorization
ه.....	إهداء
و.....	شكر وتقدير
ز.....	قائمة المحتويات
ي.....	الملخص
١.....	مقدمة
٢.....	مشكلة الدراسة
٢.....	أسئلة الدراسة
٢.....	اهداف الدراسة
٣.....	أهمية الدراسة
٣.....	الدراسات السابقة
٥.....	منهج الدراسة
٦.....	المبحث التمهيدي ماهية عقد العمل الفردي وتمييزه عن غيره من العقود
٧.....	المطلب الاول ماهية عقد العمل الفردي
٧.....	الفرع الأول تعريف عقد العمل الفردي
٩.....	الفرع الثاني خصائص عقد العمل الفردي
١٠.....	الفرع الثالث نطاق تطبيق قانون العمل
١٧.....	الفصل الأول ماهية تعسف صاحب العمل في استعمال حقة تجاه العامل
١٧.....	المبحث الاول ماهية التعسف وشروطه
١٩.....	المطلب الأول مضمون فكرة التعسف في إنهاء عقد العمل
٢١.....	المطلب الثاني انتهاء عقد العمل
٣٠.....	المطلب الثالث أثبات التعسف في إنهاء عقد العمل
٣٢.....	المطلب الرابع جزاء التعسف في إنهاء عقد العمل
٣٥.....	المبحث الثاني صور تعسف صاحب العمل تجاه العامل

المطلب الأول فصل العامل لنشاط نقابي.....	٣٥
المطلب الثاني فصل العامل في حالة المرض	٣٩
المطلب الثالث المعاملة الجائرة.....	٤١
الفصل الثاني الرقابة القانونية والرقابة القضائية على تعسف صاحب العمل في عقد العمل الفردى.....	٤٢
المبحث الأول الرقابة القانونية	٤٢
المطلب الاول الرقابة على المخالفات التي تصدر من صاحب العمل.....	٤٢
المطلب الثاني الرقابة الإدارية على المخالفات الصادرة عن صاحب العمل.....	٤٦
المطلب الثالث انواع الجزاءات التأديبية التي يملكها صاحب العمل.....	٤٧
المطلب الرابع ضمانات ايقاع العقوبات التأديبية	٥٠
المبحث الثاني الرقابة القضائية	٥٢
المطلب الأول صور الرقابة القضائية	٦٠
المطلب الثاني رقابة القضاء على تكييف انتهاء عقد العمل.....	٦١
المطلب الثالث اثبات مشروعية الفصل التعسفي.....	٦٢
المطلب الرابع رقابة القضاء في حالات الفصل التعسفي	٦٣
الخاتمة	٦٦
النتائج	٦٧
التوصيات	٦٨
قائمة المراجع	٦٩
الملخص باللغة الانجليزية.....	٧٢

الرقابة على تعسف صاحب العمل في عقد العمل الفردي

إعداد الطالب

بندر محمد الزين

بإشراف

الدكتور عبد الوهاب المعمرى

ملخص

تعد الرقابة على تعسف صاحب العمل من أهم الموضوعات في قانون العمل فهو يقوم على الإشراف على حق صاحب العمل في ممارسة صلاحياته تجاه العامل وتعمل على حماية العامل من إيقاع العقوبات بشكل مخالف للقانون ، وفي هذا البحث سيتم مناقشة مشكلة تعسف صاحب العمل في استعمال الصلاحيات الممنوحة له بموجب عقد العمل الفردي في مواجهة العامل للأجابة على السؤال الرئيسي للبحث وهو ما هو مدا الرقابة على تعسف صاحب العمل في عقد العمل الفردي ؟

وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استعراض صور التعسف ووجه الرقابة القانونية والقضائية عليها وتوصل الباحث لعدد من النتائج والتوصيات ، اهمها ماتوصل اليها الباحث أن للقضاء الأردني دور فعال في حماية حقوق العامل تجاه صاحب العمل في حال ممارسة الأخير تعسفه تجاه العامل في انهاء عقد العمل دون اشعار وذلك من خلال الاحكام القضائية التي اقرت مبادئ قانونيه في غاية الاهمية في هذا الشأن .

واهم التوصيات التي اوصى بها الباحث مراجعة نصوص فقرات المادة (٢٨) المتعلقة بحق صاحب العمل في فصل العامل بحيث يضاف اليها ضمانات للعاملين تحميهم من الفصل التعسفي .

الكلمات المفتاحية: عقد العمل الفردي ، التعسف في استخدام الحق ، الرقابة القانونية ، الرقابة القضائية.

المقدمة:

لم تعد الوظيفة العامة في ظل التطور التكنولوجي وازدياد عدد السكان الوسيلة الوحيدة التي يعتمد عليها الفرد في تأمين دخله، وقد كان لتطور القطاع الخاص الأثر الكبير في التطور الاقتصادي، ومن المعروف أن عملية التطور تعتمد على العنصر البشري والتطور الصناعي، وقد أدى ذلك إلى إقبال كبير نحو العمل في القطاع الخاص، ومن هنا برزت الحاجة إلى تنظيم العلاقة القانونية ما بين العامل ورب العمل من خلال قانون العمل الذي يبين للعامل ورب العمل حقوقهما والتزاماتهما.

ومع اتساع نطاق العمل والعمال فقد أدى ذلك إلى ظهور عدة إشكاليات قانونية، منها أن طرفي عقد العمل غير متكافئين غالباً من حيث الإرادة والرضا وصاحب العمل هو الطرف القوي، والعامل هو الطرف الضعيف، وهو بحاجة إلى العمل لإشباع حاجاته ومتطلباته، لذلك نجده مضطراً إلى قبول شروط الطرف الآخر وهو صاحب العمل.

وبما أن العمل يُعد حقاً لكل إنسان وواجباً عليه، ويقع على عاتق المجتمع واجب حماية هذا الحق، وذلك من خلال تنظيم حقوق الأشخاص الذين يمارسون العمل بصورة تبعية، لا بصورة مستقلة، بحيث يكونون تحت إدارة وإشراف صاحب العمل، وتغدو حقوقهم عرضة للضياع، لذلك نظم قانون العمل الأردني حقوق العامل، ونص على حماية حقه في الأجر وفي أداء العمل بعيداً عن تعسف صاحب العمل الذي يملك سلطة تنظيم العمل داخل المنشأة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً مهماً على تشريع العمل الأردني وخاصة التعديلات الأخيرة والتي كان لها أثر كبير في تعزيز الحماية التشريعية للعمل، إلا أن هذا التطور لم يواكبه تطور ملحوظ في السياسات والبرامج، أو في إجراءات الحماية البديلة للإجراءات القضائية، أو في توعية العمال وأصحاب العمل، أو في تفعيل التأمينات الاجتماعية، وفي المقابل شهدت هذه السنوات دعوات من البعض لتحقيق ما أسموه بمرونة سوق العمل ويقصد به تخفيف القيود المفروضة على صاحب العمل في سبيل التحلل من الالتزام التعاقدية مع العمال، وهي دعوات كان من الممكن مناقشتها لو رافقتها تحقيق هذه الحماية والتأمينات والسياسات والبرامج، أما بغيرها فسيكون ما يسمى بالاستقرار الوظيفي أو الأمن الوظيفي في خطر.

وفي هذه الدراسة، سيتم تسليط الضوء على موضوع علاقة صاحب العمل مع العامل، وحدود صلاحيات صاحب العمل، وعلى الواقع التطبيقي سواء من حيث العلاقة بين طرفي العمل وتطوراتها أو من حيث الوسائل الرقابية على تعسف صاحب العمل تجاه العامل.